مَركز الشَّيخ عَلِي الغِريَاني للكِتابْ
Sheikh Ali Al-Gharyani Book Center

www.shabcenter.ly
info@shabcenter.ly

مقال

تركيا والصراع المحموم على غاز شرق المتوسط

زهير عطوف

تركيا والصراع المحموم على غاز شرق المتوسط

يشهد شرق البحر المتوسط في السنوات الأخيرة تطورات ساخنة ومهمة للغاية، حيث تصاعدت حدة التوتر بين دول شرق البحر المتوسط التي تسعى جميعها للحصول على ما تراه حصتها في حقوق الغاز، سواء تلك المكتشفة أو التي لم تكتشف بعد، لا سيما أن التقديرات تشير إلى أن هذه المنطقة تحتوي على كميات هائلة من الغاز الطبيعي.

عمليات التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط زادت حدة التوتر بين الدول في منطقة، اكتشف فجأة أنها غنية بالغاز، لكنها مزدحمة بالأطماع الاقتصادية والمشاريع السياسية المتعارضة. مما حدا بطُرِح ملف غاز شرق المتوسط على الطاولة مجددًا. فمنذ أن أعلنت تركيا بدئها عمليات التنقيب، ارتفعت حدة التخوفات الأوربية والتحذيرات القبرصية واليونانية والمصرية. ومنذ تلك اللحظة بدأت الدول المتنافسة بتراشق الاتهامات والتصريحات اللاذعة فيما بينها. وتحوَّلت هذه المنطقة إلى عامل مهمٍّ في تشكيل التقاربات والاصطفافات وشرعنتها. فبالإضافة إلى المستجدات المتعلقة بكثافة الغاز الطبيعي في المنطقة فإن موقع المنطقة الاستراتيجي وعلاقته بالمصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية، يجعل أمن المنطقة والصراع فيها لا يقتصر على الدول المتواجدة بها فحسب بل تتدخل فيه القوى الدولية أيضا.

◆ طبيعة الصراع على غاز شرق المتوسط:

أحدث اكتشاف الغاز تغيرات هائلة في مجال الطاقة، حيث غير هذا الاكتشاف كثيرا من المسلمات التي عرفتها السياسة العالمية في القرن العشرين، وهذا ما جعل بعض الدول التي استطاعت الدخول في هذا

المجال ان تكتسب قوة إستراتيجية مؤثرة. وشرق المتوسط في سياقه الدولي لا يخرج عن هذا الإطار، بسبب الأهمية الجيوسياسية للمنطقة التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

عقب أول اكتشاف للغاز في شرق البحر المتوسط بمصر في العام 1969، توالت الاكتشافات قبالة سواحل دول شرق البحر المتوسط، فتم العثور على مصادر أخرى للغاز بين عامي 1999 و2000 في مدينتي عسقلان وقطاع غزة، ما شجع دول الإقليم على زيادة الأنشطة والمشاريع الأجنبية الاستكشافية في المنطقة. خاصة وأن تقرير هيئة المساحة الجيولوجية الأميركية والشركات العاملة في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، أشار أن المنطقة تعوم فوق بحيرة من الغاز يقدر مخزونها بنحو 122 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، و107 مليار برميل من احتياطيات النفط القابل للاستخراج.

أبرز الحقول المكتشفة في منطقة شرق المتوسط حتى الآن هو حقل «ظهر» قبالة السواحل المصرية، ويقدر الاحتياطي فيه بنحو ثلاثين تريليون قدم مكعبة من الغاز، وحقل «لوثيان» الواقع قبالة حيفا، وتقدر احتياطاته بنحو 18 تريليون قدم مكعبة، وحقل «تامار» الذي يقع قبالة سواحل سوريا ولبنان وقبرص والأراضي الفلسطينية المحتلة، ويضم احتياطيا تقديريا من الغاز يصل إلى عشرة تريليونات قدم مكعبة، وحقل «أفروديت» الذي يقع في المياه الإقليمية القبرصية ويحوي احتياطيا من الغاز يبلغ ثماني تريليونات قدم مكعبة.

ومع توالي الاكتشافات الطاقية التي من شأنها أن تزيد النفوذ السياسي في المنطقة وقد تقلب موازين القوى في الشرق الأوسط، لم تهدأ طموحات وأطماع دول الإقليم في توسيع أنشطتها وعملياتها. خصوصا أن البعد الدولي في هذه المنطقة يتدخل من خلال عمليات التنقيب في

المنطقة التي تدار من طرف شركات نفط عالمية، أبرزها شركة إيني الإيطاليّة في مصر وقبرص، وتوتال الفرنسيّة في قبرص، ونوبل إينرجي الأميركية في الأراضي في إسرائيل، ونوفاتك الروسية في لبنان.

وتصادمت هذه الطموحات والأطماع بآمال دول أخرى في المنطقة ما أدى إلى احتدام المنافسة والخلافات على مصادر الطاقة، وتحديدًا بين «إسرائيل» ولبنان، وبين «إسرائيل» وقطاع غزة، وبين تركيا واليونان وقبرص الجنوبية، ومؤخرًا بين اليونان ومصر من جهة وتركيا من جهة ثانية.

في الوقت الحالي تحذر اليونان الحكومة التركية من استمرار أعمال التنقيب في المنطقة، حفاظًا على مصالحها الاقتصادية التي اتفقت مع قبرص اليونانية عليها، لكن على ما يبدو فإن تركيا تتجاوز جميع التهديدات التي تلوح بها بعض الدول الإقليمية والدولية، سعيًا لتحقيق أهدافها التي تأمل من خلالها الاستغناء تمامًا عن استيراد موارد الطاقة.

◆ شرق المتوسط بين التصعيد الأوروبي والرد التركي:

عندما اكتُشف الغاز الطبيعي شرقي المتوسط، أبرمت قبرص اليونانية اتفاقات تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة مع دول المنطقة، مثل مصر، وإسرائيل، واليونان، ولبنان. وشكّلت قبرص الجنوبية، بشكل أحادي، ما أسمته مناطق التنقيب عن المحروقات، في المياه الإقليمية للجزيرة القبرصية. وإلى جانب هذه الخطوة التي تعتبرها تركيا مخالفة للقانون الدولي، تم تنفيذ فعاليات التنقيب أحادية الجانب فرضتها قبرص الجنوبية، وتم السماح أيضاً لسفن شركات نفط أمريكية وأخرى من الاتحاد الاوربي -خصوصا إيطالية وفرنسية- بتنفيذ فعاليات بحث وتنقيب عن الطاقة. هذا الوضع ساهم في تعميق الازمة الشرق المتوسط بين تركيا والاتحاد الاوربي. وفي السياق نفسه ثمة عوامل أخرى تزيد من تعميق الوضع، بين الطرفين - تركيا والاتحاد الاوربي- في مقدمتها، التحركات العسكرية المتزايدة في المنطقة، وعمليات التفاوض بين الجانبين المتنازعين تركيا

واليونان التي تفتقر إلى حلول، فضلاً عن المواقف التي تتخذها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي غالبا ما تتجه لمساندة قبرص الجنوبية.

أمام هذا الوضع وعلى اعتبار أن ملف قبرص يعد أحد أهم نقط أجندة السياسة الخارجية التركية، اتخذت التدابير اللازمة عبر ارسال الفرقاطات التركية إلى المنطقة لتنقيب عن الغاز. حيث أرسلت تركيا سفن متخصصة لهذه المهمة، مثل «فاتح» و»يافوز»، وذلك في إطار التعاون والتنسيق مع جمهورية شمال قبرص التركية.

استمر التحرك التركي، من خلال إبرام عقود واتفاقيات تعاون بين أنقرة وقبرص الشمالية، للتنقيب عن الغاز الطبيعي، واستخراجه في منطقة السواحل الشمالية للجزيرة، وتوفير الحماية العسكرية الضرورية لسفن التنقيب التركية، ورفض أية تحرّكات إقليمية في المنطقة الواقعة داخل حدود تركيا، أو الحدود المائية لحليفها القبرصي، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية شرق المتوسط، وتتجاهل وجود الأطراف المعنية في الصراع.

ويعقد البلدان -تركيا وقبرص الشمالية- آمالًا عريضة على النتائج التنقيب، إذ من شأنها تقليل فاتورة الطاقة - حيث تستورد تركيا أكثر من 60 في المئة من احتياجاتها لمصادر الطاقة-، وصولًا إلى التصدير، فضلًا عن المكاسب الاستراتيجية وتوسيع دائرة الاستثمارات والشراكات، وهو ما يتطلب تفاهمات أوسع نطاقًا، تصطدم حاليًا بتعنّت قبرصي يوناني وتحيّز أوروبي.

ومن شأن مشاريع التنقيب تحويل تركيا إلى بلد مصدر للطاقة، ومركز لتوزيعه، سيما وأنها تشكل ممرًا مهمًا لموارد الطاقة من روسيا والقوقاز ووسط آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا. ويبدو أن تركيا ستواصل عمليات التنقيب عن الطاقة في مناطق جرفها القاري، وأمام سواحل قبرص الشمالية، حماية لحقوقها في شرق المتوسط.

ويأتي هذا الإصرار التركي جراء إيمان الحكومة التركية بحق التنقيب في جرفها القاري وحق شعب جمهورية قبرص التركية في موارد الطاقة في

الجزيـرة، كدولة ضامنـة على حقوق القبارصـة الأتراك. ونظـرًا لذلك، أدى هذا العنـاد التركـي والأوربـي إلـى فتـح فصـل جديـد مـن الصراعـات والتحالفات الإقليميـة فـي المنطقة.

لهذا اسـتبق الاتحـاد الأوروبي الامر وهـدد أنقرة بورقة إنهـاء حلم العضوية فـي الاتحـاد، إذا لم تحترم حقوق الشـريك القبرصي اليونانـي التي تبحث أنقرة عـن الغـاز أمـام سـواحله. بـل ذهـب الاتحـاد الاوربـي الى اتخـاد قـرار بفرض بعـض العقوبات ضـد تركيا.

فـي المحصلـة ان اتخـاذ تركيا تدابير جديـدة مع توالي الاكتشـافات عن الغاز والبتـرول، خلـق توتـراً مـن جديد في العلاقـات التركيـة اليونانية. غيـر أن هذه المـرة ومـع دخـول أطـراف عديـدة معنيـة وغيـر معنيـة إلـى دائـرة الأحداث كالاتحـاد الأوربـي، ألهبـت التنافـس الإقليمـي علـى المـوارد الطاقيـة فـي المنطقـة، وجذبـت انتبـاه القـوى الدوليـة، وظهـرت الرغبة في زيـادة تعميق الأزمـة أكثـر، وتحويلهـا إلى صـراع مصالـح متعـدد الأطراف.

كمـا رفعـت تقديـرات التنقيـب عـن الطاقـة آمـال دول شـرق المتوسـط، وفتحت شـهية شـركات النفط والغاز، نظـرا للآمال الجيو-سياسـية والجيو-اقتصاديـة والجيو-أمنيـة التـي يحملهـا الغاز في تلـك المنطقة بالنسـبة إلى دول الجـوار والتـي راهـن البعـض على أنهـا سـتغير المعطيات السياسـية والاقتصاديـة لـدول المنطقة.

لذلك فالخلاف في شـرق المتوسـط، ليـس من المرجـح أن ينهي الخلافات القائمـة عمـا قريـب، ولا سـيما أن الأطـراف المتنازعـة لديهـا تاريـخ طويـل مـن المناوشـات السياسـية والدبلوماسـية، ممـا قـد يحـول حـوض شـرق المتوسـط إلـى سـاحة جديـدة لتصفيـة الحسـابات القديمـة علـى حسـاب المصالـح الاقتصاديـة المشـتركة الممكنـة.